# الخطاب الأخلاقي والاجتماعي

تشكل الأخلاق الفردية والأخلاق الاجتماعية شيئاً متميزاً بين تعاليم الدين الحنيف. ولو أننا استعرضنا الآيات والأحاديث الواردة في أهمية البناء الخلقي، لوجدنا أن الأمم والدول والمجتمعات لا تزدهر، ولا تتقدم من غير الاستناد إلى قاعدة أخلاقية متينة. في بعض الأحيان نظن أن مزيداً من الوعي لدى الناس ومزيداً من النظم والقوانين يؤدي إلى نهضة الحياة العامة وانضباط المجتمع واستقامته.. وهذا الظن هو الذي يحرِّض كثيراً من المثقفين على تأليف الكتب والمشاركة في المؤتمرات.. كما أنه هو نفسه الذي يجعلنا نؤكد على دور الدولة في إصلاح المواطن بوصفها الجهة التي تسن القوانين، وتملك سلطة تنفيذها. هذا الظن أيضاً هو الذي زهَّد كثيراً من المثقفين الليبراليين وذوي النزعة القومية والوطنية في الحديث عن ضرورة تنمية الجانب الروحي والخلقي في الحياة الشخصية والعامة، بل إن كثيراً من المثقفين يستحون من الحديث في هذا الشأن لأنه حديث يعكس مرحلة حضارية بائدة! وبعض المثقفين يمسك عن التحدث في أمور أخلاقية خوفاً من أن يتهم من قبل بعض زملائه بالسذاجة والمسكنة والطيبة الزائدة!.

هذه النظرة بعيدة جداً عن النظرة الإسلامية وبعيدة أيضاً عن النظرة السائدة لدى العديد من دوائر الثقافة الغربية. وقد صار من المعروف لدى كبار الباحثين في شؤون الحضارة أن الطابع الحقيقي للتقدم الحضاري، ليس طابعاً عمرانياً تقنياً، وإنما هو في المقام الأول طابع روحي أخلاقي معنوي. ومعطيات الواقع تؤكد هذا. قد فسد القضاء في بعض الدول الإسلامية إلى درجة استعداد القاضي لأن يحكم في القضايا المعروضة عليه للطرف الذي يدفع له أكثر!. وصار بعض المحامين يعد موكله بأن

يطيل في القضية سنوات وسنوات إذا كان يرى أن الحكم في غير صالحه... إن هذا السلوك المخجل من بعض رجال القضاء والمحاماة لا يتم من خلال خرق القوانين ـ فهم حماتها! ـ ولكن من خلال استغلال الفراغ القانوني وتعقيد الإجراءات القانونية وكثرة تفاصيلها. وهذا الاستغلال لم ينتشر، ويصبح شيئاً شبه عام إلا نتيجة خراب الذمم وموت الضمائر. وأعتقد أن مزيداً من التوعية لن يجعل هؤلاء يغيرون سلوكهم.

لا تستحق سلطة ما اسم دولة إلا إذا حققت إنجازات مادية ومعنوية ملائمة، وإلا إذا امتلكت القدرة على ضمان حقوق الناس وحمايتهم من شرور الأشرار منهم. ولا يستحق تجمع بشري اسم «مجتمع» إلا إذا كان يملك العقيدة والفكرة الجامعة والأساس الأخلاقي لطموحاته وعلاقاته. التقدم الحضاري المطلوب سيظل مرتهناً لخضوع الفرد لإدارة الجماعة ـ المجتمع ـ لأن البديل عن ذلك سيكون هو السلوك الأناني والفوضوي الذي يميز الحياة البدائية. لكن على المجتمع من جهته أيضاً أن يُخضع مسيرته وعلاقاته للمبادئ والمثل والقيم التي يؤمن بها، وذلك من خلال شعوره بحفزها المعنوي وإغرائها بالسمو والتعالي الذي يشكل مصدراً للقناعة والإرضاء الداخلي ومصدراً لشعور الإنسان بمركزيته في هذا الكون.

إن نسيجنا الاجتماعي يتعرض اليوم لامتحان عسير بسبب الدفق الثقافي الهائل الذي يتوالى من كل اتجاه، وبسبب تغير الكثير من ظروف الحياة المعيشية، حيث بدأنا نفقد قيم الرحمة والتلاحم الأهلي والمساندة الأخوية التي كانت سائدة بين الأقرباء والجيران. وبدأت معاني النخوة والشهامة والنجدة تفقد الكثير من رصيدها في النفوس ومن تجسيداتها في الواقع. يحدث كل هذا اليوم بسبب خسراننا لكثير من القديم وعدم تمكننا من صياغة الجديد؛ فصرنا أشبه بالمرأة المعلقة التي ليست في واقع الأمر بمزوجة ولا مطلقة!.

إذا أردنا أن نحافظ على ما تبقى لدينا من قيم وأخلاق، فإن هذا لا يكون بالدفاع عنها، وإنما باكتساب المزيد منها، وإلا فإن ما ينتظرنا مخيف وخطير للغاية!.

إن المبادئ والأخلاق والمثل كثيراً ما تتجسد في السلوك الاجتماعي للإنسان، وذلك مثل الصدق والصبر والأمانة والنزاهة والرحمة والإحسان والوفاء والتعاون.. ومن هنا رأيت دمج الحديث عن تجديد الخطاب الأخلاقي في الحديث عن تجديد الخطاب الاجتماعي. ولعلي ألقي الضوء على هذا وذاك عبر المفردات الآتية:

١ ـ سيظل الإسلام عقيدة وشريعة المصدر الأساسي والمحك المرجعي للقيم والأخلاق التي تكوِّن وجدان المسلم، وتصوغ ضميره، وتوجه سلوكاته ومواقفه؛ وذلك لأن الأخلاق الشخصية والاجتماعية في أي بقعة من العالم الإسلامي يتم تشربها مع جملة ما يتشربه الفرد المسلم من عقائد ورؤى واتجاهات، تشكل نظرته للكون والحياة والإنسان. ولا يمكن للمسلم أن ينخلع من الأخلاق الإسلامية إلا إذا انخلع من الإسلام على نحو كلي، وهذا في الحقيقة قليل جداً في مجتمعاتنا؛ ولله الحمد والمنة. ثم إن جزءاً من الآداب والأخلاق الإسلامية، يكون مختلطاً بالعادات والتقاليد السائدة، أي هو جزء من الثقافة العامة للإنسان المسلم، مهما كانت نظرته إلى الإسلام سلبية أو زائفة. ونحن لا نختلف أن كثيراً من المسلمين مصابون بالترهل الخلقي، وأن الحاسة الأخلاقية لديهم تحتاج إلى صقل وإيقاظ، لكن الخطاب الإسلامي يواجه مشكلة أخرى من نوع آخر، وهي وجود خطابات أخلاقية أخرى تقوم على التفكير الوضعي والفلسفة البشرية. هذه الخطابات تنشط اليوم بصورة متزايدة، وهي تطرح خططاً للإصلاح بعيدة عن العقيدة الدينية والحوافز الأخلاقية وهي تسيطر على كثير من وسائل الإعلام الجديد. وهي ـ ولا شك ـ توجد اتجاهات جديدة في المجتمع، لا تعطي للاعتبارات الأخلاقية من منظور إسلامي الاهتمام المطلوب، كما أنها تشوش الرؤية القيمية لدى كثير من الناس. بعض هذه

الخطابات يتخذ من معنى « المواطنة » مصدراً لتوليد بعض القيم والمثل، وهي تؤثر في جزء من الجمهور. لكن الذي يجمع بين جميع تلك الخطابات هو أنها عجزت عن إثارة حماسة المسلم وتحرير طاقاته الروحية الكامنة، كما أنها عجزت عن إحياء قيم المدنية في نفوس المسلمين، فهي لم تستطع ترسيخ مبادئ التنظيم العقلاني والتربية الإنسانية والتبادل الفكري الموسَّع والتواصل والتداول الاجتماعي؛ مما أدى إلى إطلاق الغرائز والدفع بالناس إلى وضعيات من الهمجية والبدائية المنحطة.

إن نقطة القوة لدى الخطاب الإسلامي في هذا المجال، هي أنه يستطيع أن يقدم للمسلم المعاصر المرتكزات الأكثر جوهرية في المسائل العقدية والأخلاقية؛ إنه من خلال معطيات المنهج الرباني الأقوم يستطيع أن يوضح الهدف الأسمى من وجودنا على هذه الأرض، وبذلك يصبح للحياة وللتضحية معنى. كما أنه يقدم المعايير الأخلاقية للتفريق بين الخير والشر والصواب والخطأ، أي أنه يقدم المحور الجاذب لكل الأخلاقيات الفرعية. وهذا ما لا تستطيع الخطابات الأخرى تقديمه. هذه الميزة لا يستفيد منها الخطاب الإسلامي على النحو المطلوب بسبب قصوره في بلورة الأبعاد الفلسفية العميقة للمذهبية الإسلامية على الصعيد الخلقي، وعرض تلك الفلسفة بأسلوب مبسط وواضح. إن كلامنا في المسألة الأخلاقية مكرور، ونماذجنا وأمثلتنا متقادمة. كما أن اطلاعنا على نتاج الفلاسفة الأخلاقيين في الغرب محدود، مما جعل تنظيرنا الأخلاقي مجدباً وغير جذاب. وقد آن الآوان لعمل شيء في استدراك ذلك.

٢ ـ إذا تأملنا في المشترك الأخلاقي بين الأمم، وجدنا أنه كبير جداً، ولهذا فإن الرسالة الأخلاقية التي يحملها كل جيل إلى الجيل الذي بعده هي رسالة متشابهة إلى حد بعيد. إذن لماذا يبدو السلوك اليومي لبعض الشعوب أفضل من سلوك شعوب أخرى تجاه العديد من القواعد الأخلاقية؟.

للجواب على هذا التساؤل ينبغي أن أشير إلى الأمور الثلاثة الآتية:

أ ـ للتربية الأسرية دور مهم جداً في بناء السلوك لدى الإنسان، ففي الأسرة يتعلم الطفل الفرق بين ما يليق وما لا يليق، وبين ما يجوز وما لا يجوز. ومن خلال ما يراه في أسرته، ومن خلال ما يسمعه من أبويه وإخوته... تتشكل اتجاهاته القيمية، ويطفو على سطح وعيه ما يمكن أن نسميه « الأولويات الأخلاقية » الأسرة هي التي تجعل مسألة الصدق والتضحية والاستقامة أموراً بارزة في عقل الطفل، يهجس بها، ويفسر المواقف على أساسها. كما أن الأسرة هي التي تجعل هذه القيم جزءاً أصيلاً من سلوكاته وتصرفاته. الأسرة أيضاً هي التي يمكنها أن تنشِّئ الطفل على الإهمال والكذب والأنانية والفوضى وضيق الأفق. وإذا عرفنا أن كثيراً من الأسر المسلمة، تغلب عليه الأمية الأبجدية، ومعظمها يغلب عليه الأمية الثقافية، فإننا سنوقن أن دور الأسرة لدينا في التربية أضعف بكثير من المطلوب.

ب ـ لا ننسى دور الإعلام في الإعلاء من شأن بعض القيم وطمس بعضها الآخر. والحقيقة أن تأثير الإعلام في صياغة شخصية الفرد، يتعاظم يوماً بعد يوم بسبب تعاظم إمكاناته ووسائله وتعاظم الاستثمارات فيه. ومن الواضح أن كثيراً من الوسائل الإعلامية الأكثر جاذبية للصغار والكبار اليوم ليست معنية بالرسالة الإسلامية ولا بالرسالة الأخلاقية. إن كسب المال وتعاظم الأرباح ونيل الشهرة والنفوذ هو المحرك الأساسي للمشرفين عليها. فإذا كان ما يعرض يحقق شيئاً من هذا، فليس من المهم أن يكون مما يساعد على تزكية الخلق، أو يساعد على هدمه!

وبعض الفضائيات اعتمدت سياسة «هذا ما يطلبه المشاهدون» واعتمدت القاعدة التجارية الشهيرة: «الزبون دائماً على حق» . وإذا كان الإعلام مؤثراً إلى هذا الحد، فينبغي أن يكون لكل المهتمين بالإصلاح مواقع مؤثرة فيه، من خلال إنشاء

الفضائيات وإنتاج البرامج والحضور المكثف. وعلينا أن نستدرك على ما غفلنا عنه حيناً من الدهر بالمزيد من العمل والنشاط المثمر.

ج ـ القانون ذو تأثير كبير في تعزيز سلوك دون سلوك وإبراز قيمة دون قيمة. حين يستطيع موظف أن يرتشي دون خوف من عقوبة. وحين يستطيع الفرد أن يكذب على القضاء دون خوف من المحاسبة. وحين يستطيع ضعاف الضمير المتاجرة بالأطفال أو تشغيل صغار السن دون وجود قانون واضح يجرم هذه الأعمال، فإن من المتوقع انتشارها على نطاق واسع. القانون يساعد دائماً على إيجاد ثقافة أخلاقية ومنطلقات سلوكية جيدة. وحين يكون هناك فراغ قانوني، أو يكون هناك قانون غير محترم، أو لا يخشى خرقه، فإن علينا أن نتوقع الكثير من الانحرافات الخلقية، تماماً مثل ما علينا أن نتوقع انتشار الأوبئة في بلد ليس فيه أطباء ولا مستشفيات ولا رعاية صحية.

**ما الذي على الخطاب الإسلامي أن يفعله حيال هذه المسائل؟**

في نظري أن التحدي الذي يواجه صناع الخطاب الإسلامي هو أن يجعلوا ما يعدونه أولوية قيمية وأخلاقية أولوية لدى الناس. وهذا يتطلب منا أن نركز تركيزاً شديداً على ما ننظر إليه على أنه قيم أساسية، مثل التقوى والصدق والتضحية والتعاون والرحمة والإحسان... ولن تصبح هذه الأشياء أولوية عند الناس إلا إذا استطعنا إثارة حماستهم لطروحاتنا. حين نستخدم أسلوباً ذكياً ومؤثراً في خطابنا، فإن أفكارنا توقظ عقل الأمة وروحها، ومن خلال اليقظة يكون التفاعل والتجاوب. سنظل عاجزين عن قيادة التغيير ما لم نجعل الناس يهجسون بما يقرؤون، ويسمعون، ويتأملون في موقعهم منه، وما عليهم أن يفعلوه تجاهه.

بعض صناع الخطاب الإسلامي يعولون على الحكومات في نشر الأخلاق وترسيخ القيم، ويطالبونها بفعل الكثير على هذا الصعيد. وهذا صحيح على صعيد سن

القوانين وتفعيلها وتنفيذها والأخذ على يد المجرمين، وهذا عمل كبير جداً. لكن الدولة على صعيد التأسيس والبناء الأخلاقي، لا تستطيع فعل الكثير، فالسياسية ليست هي التي تخترع للمجتمع قيمه وتربيته، ولكنها تستند إلى ما عنده منها، وإلى ما يطوره بنفسه، أو يتلقفه من غيره. الدولة قد تحمي المجتمع، لكنها لا تنشئ مجتمعاً. وقد قدم كثير من الدول والشعوب الإسلامية تضحيات عزيزة في سبيل نيل الاستقلال والتحرر من ربقة الاستعمار. وهذا التحرر سيكون محدود الفائدة إذا لم يكن مقدمة لمعركة تحرير الروح وتزكية النفوس وتطهير السلوك من الأخطاء الفاحشة. وأبطال هذه المعركة هم المفكرون الغيورون والدعاة المخلصون وأولئك الطيبون من رجال الأمة والطيبات من نسائها.

٣ ـ تشكو المجتمعات الإسلامية من كثير من المشكلات الأخلاقية والمعرفية والاجتماعية والصحية.. الخطيرة والمزمنة. وإذا تأملنا في جذور هذه المشكلات وأسبابها، فإننا ولا شك سوف نعثر على العديد منها، لكن ما دمنا نتحدث عن الشأن الاجتماعي والأخلاقي، فإن من المهم أن نكتشف ما نعتقد أنه أسباب جوهرية لضعف مجتمعاتنا وتدني أخلاقياتنا. وفي نظري أن سلبية الإنسان المسلم وضعف روح المبادرة لديه وعدم وجود ما يكفي من الأطر والمساحات لتحركاته وعطاءاته ـ كل هذا يشكل سبباً جوهرياً لما نشكو منه. إن الحاسة الأخلاقية لا تحافظ على قدرتها على الحث والكف والاستشعار ما لم تعزز بالمواقف الأخلاقية المتتابعة، تماماً كما هو الشأن في كثير من الأشياء. العضلة ـ مثلاً ـ تضمر ما لم تستخدم. والماء يفسد ويتأسن ما لم يتحرك. وهكذا فالمسلم الذي لا يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر، ولا يجد مجالاً أو فرصة لتقديم خدمة عامة لمجتمعه، والذي لا يجد أمامه نماذج اجتماعية في التضحية والإيثار والشعور بالآخرين.. إن هذا المسلم يتحول مع الأيام من مورد للخير والعطاء والتضحية إلى مصدر للمشكلات والانحرفات. إنه يمكن القول

ببساطة إن البديل السيِّئ عن المساهمة في الخدمة الاجتماعية ونفع العباد والاهتمام بالشأن العام هو طغيان الأنانية والاتجاه الخالص نحو المكاسب الشخصية ولو كان يسبب الأذى للآخرين.

إن التجرد من « الأنا » الصغيرة شرط أساسي لحدوث اليقظة ونضوج الوعي. إن هذا التجرد هو المدخل لشعور الواحد منا بأنه مسؤول عن صحوة الجميع وخير الكل. ومن أخطر مشكلاتنا ذات البعد الاجتماعي أننا دخلنا العصر الحديث ونحن نفتقر بسبب قرون الانحطاط الطويلة إلى مفهوم التضحية والتكافل، والشعور بالحد الأدنى من الالتزام الجماعي. والآن نلاحظ على الصعيد الأسري ـ على نحو خاص ـ تراجع مفهوم التضحية والصبر على أخطاء الغير، مما تسبب في زيادة حالات الطلاق إلى مستويات عالية جداً!.

شيء حسن أن نتعلم شيئاً مفيداً من الغرب على هذا الصعيد، فهو يعاني من مشكلات خطيرة؛ ولا سيما على صعيد الأسرة، لكنه نمّى لدى مجتمعاته روح التطوع والتبرع، وأوجد عدداً هائلاً من الأطر التي تساعد الفرد على البذل في سبيل المصلحة العامة، مما أسهم في إصلاح كثير من الخلل هناك[1].

إن جوهر المجتمع المتمدن يتمثل في اتساع مشاركة الفرد في الحياة العامة، وتمكينه من أن يكون له صوت حر في شؤون بلده. تجديد الخطاب الإسلامي في هذه المسألة، يكمن في التنظير للفرص والأدوار والأطر التي يتمكن الفرد المسلم بها ومن خلالها من المساهمة في الارتقاء بالحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى إغناء الساحة الثقافية بأخبار الرواد الذين قدموا خدمات جليلة للأمة على امتداد التاريخ الإسلامي وأولئك الذين يخففون بجهودهم الخيرة اليوم من قسوة الحياة المعاصرة. لنكرم الذين يبذلون أوقاتهم

(1) كما أشرنا إليه فيما سبق.

obeikandl.com

وجهودهم وأموالهم في أعمال غير شخصية، ولنؤازرهم بكل وسيلة ممكنة، ولنتعلم منهم دروساً في كرم النفس والعطاء المجاني.

٤ ـ الازدهار الأخلاقي والاجتماعي في مجتمعاتنا مشروط بتوفر الأمن والسلام والهدوء والتحابب والتعاون والتسامح. قد عانت مجتمعاتنا عبر التاريخ من كثير من العنف والاحتراب الداخلي، ولم تجنِ من وراء ذلك إلا خراب النفوس والأخلاق وهدر الإمكانات وإشاعة الأحقاد. وفي عصرنا الحديث ثارت فتن راح ضحيتها عشرات الألوف من الأنفس الزكية البريئة، وضعفت بسببها الأوطان، وتراجعت الدعوة، وصار الاتصال بالناس صعباً. ليس هناك أي مسوِّغ مقبول شرعاً أو عقلاً لتسديد المسلم سلاحه إلى صدر أخيه المسلم، ولن يكون في ذلك أي صلاح لدين أو دنيا. ولا أريد أن أخوض في هذا الموضوع هنا بأكثر من هذا، فالنتائج الملموسة على الأرض تحتم على الخطاب الإسلامي أن يؤكد بكل وسيلة على إشاعة روح السلم الأهلي والتشجيع على الدعوة إلى الله ـ تعالى ـ بالحكمة والموعظة الحسنة.

نحن لسنا في حاجة إلى نبذ التقاتل والتعانف فحسب، وإنما نحن في حاجة إلى إعادة صياغة عقول الناشئة ومشاعرهم في اتجاه حل المشكلات والتعامل مع الأزمات بالخلق الإسلامي الرفيع القائم على الرحمة والرفق والمجادلة بالتي هي أحسن. كما أن علينا أن نشجع الناس على اللجوء إلى الأساليب المتمدنة والموضوعية في تحقيق الطموحات وتجاوز العقبات. وتلك الأساليب تستند دائماً إلى البحث في العلل والأسباب، وإلى حساب العواقب ومحاولة رؤية الإيجابيات والسلبيات لكل حل من الحلول المقترحة. لكن من المهم أن ندرك جميعاً أن العنف يملك جاذبيته وإغراءاته الذاتية، ولذا فإن الاندفاع إليه سهل، وعلى الناس أن يقوموا بالكثير حتى لا ينزلقوا إليه. إن اختلاف أمزجتنا وأهوائنا وأفهامنا ورؤانا ومصالحنا هو محور ابتلاء الله

ـ سبحانه ـ لنا في حياتنا الاجتماعية، ومن ثم فسيظل هناك شيء من الصراع على كل المستويات. ولذا فإن المسعى الأساسي سيكون نحو التقليل من العنف إلى أدنى حد ممكن في الصراعات المختلفة. وهذا ما سماه بعضهم بـ « إدارة العنف » .

إذا أراد الخطاب الإسلامي أن يعمل على تحجيم العنف في المجتمعات الإسلامية، فقد يكون من المفيد التأكيد على المعاني الآتية:

أ ـ العدل والسعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من تكافؤ الفرص؛ حيث إن الظلم والتجاوز على الحق، يسهل عملية إغواء الشباب ودفعهم في طريق العنف.

ب ـ إبعاد العمل الدعوي عن السرية قدر الإمكان لأن الذي ثبت أن الكثير الكثير من الفهم الخاطئ للإسلام وللأسلوب الصحيح في الدعوة يحدث في أجواء السرية والتكتم. وحين يقع خطأ تكون معالجته صعبة أو مستحيلة بسبب صعوبة تحليله والوقوف على جذوره.

ج ـ اخترع الوعي البشري ما يمكن تسميته بـ « التراتيبية الاجتماعية » من أجل إيجاد أساس للتخفيف من حدة العنف والصراع. وعلينا أن نؤكد عليها في تربيتنا، ولتلك التراتيبية العديد من التجليات، منها احترام الكبير وتوقير العالم؛ والتسليم لأهل الاختصاص وإقالة ذوي الهيئات من عثراتهم. حين يؤكد الخطاب الإسلامي على هذه المعاني، فإنه يخفف من الاندفاع نحو إصدار أحكام حدية والوقوف مواقف غالية وبعيدة عن أي قيد من القيود.

د ـ بث الروح الإيجابية في المجتمع وتعليم الناس المبادرة إلى الخير والإصلاح. والحقيقة أن كثيراً من التعانف الذي وقع كان في الإمكان الحيلولة دونه لو أن أهل العلم والجاه بادروا إلى مناصحة الشباب وتبصيرهم بأضرار ما ينوون القيام به.

هـ ـ التشجيع على اكتشاف القواسم المشتركة ونقاط الاتفاق والإيجابيات الموجودة عوضاً عن التركيز على السلبيات ونقاط الاختلاف. إن كثيراً من العنف يقع حين يتم تضخيم الخلافات الماثلة، بل قد يصير بعض الناس إلى تكفير المخالفين واستباحة دمائهم، وهذا شيء خطر للغاية.

و ـ تيسير سبل العمل السلمي وصون حرية التعبير والنقد والمراجعة في إطار أحكام الشريعة الغراء مع بناء الشعور بالمسؤولية الفردية. إن اليأس من التغيير والإصلاح كثيراً ما يدفع إلى سلوك طريق العنف. ومن المهم ألا يشعر أحد أنه تم حصره في الزاوية الضيقة، ولم يترك أمامه سوى خيار واحد.

ز ـ الوقوف في وجه النعرات العنصرية والإقليمية والطائفية والقبلية، لأنها كثيراً ما تثير النزاعات، وتؤجج نار الاحتراب على أسس غير موضوعية وغير عقلانية. إن تعميق مفهوم قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [1] وتجسيده في أعراف وتقاليد ونظم نافذة، ومعتبرة، يساعد كثيراً على إشاعة الأمن والسلم في ربوع الإسلام. إن السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي مسؤوليتنا جميعاً. وعلينا أن نتحمل هذه المسؤولية بثقة وشجاعة.

٥ ـ شيء جيد أن نكون على وعي بجوهر العلاقات التي تربط بين الظواهر الاجتماعية، لأن هذا الوعي يشكل شرطاً لفهم الحراك الاجتماعي وشرطاً لمعالجة المشكلات والأزمات الاجتماعية. في العلوم الطبيعية نلاحظ على نحو عام أن العلاقة بين الظواهر الطبيعية ذات طبيعة « خطية » فالماء سبب للري، والطعام سبب للشبع، والحرارة سبب لتمدد الحديد، والاحتكاك يولد التآكل.. لكن الري لا يكون سبباً في وجود الماء، كما أن التآكل لا يكون سبباً للاحتكاك... وعقولنا ترتاح لهذه العلاقة لأنها

(1) سورة الحجرات: (١٣).

بسيطة والتعامل معها عن طريق النماذج الرياضية ميسور وسهل. لكن العلاقة في الظواهر الاجتماعية ليست كذلك، إنها في غالب الأمر ذات طبيعة « دائرية » بمعنى أن الظاهرة الواحدة قد تكون سبباً إذا نظرنا إليها من زاوية وقد تكون نتيجة إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى. الفقر يتسبب في تعرض الفقير للأمراض أكثر من تعرض الغني وذلك بسبب عدم توفر التغذية وعدم توفر اللقاحات المطلوبة في مرحلة الطفولة وغير ذلك.. وحين يمرض الفقير فإن العلاج الذي يحصل عليه قد لا يكون كافياً أو ملائماً، مما يجعل استمرار المرض أو معاودته له أمراً وارداً. المرض من جهته قد يكون سبباً في تعريض المريض إلى مزيد من الفقر، فحين يمرض الفقير، فإنه قد يستدين لتسديد نفقات العلاج، وقد يدفع كل ما وفره طيلة حياته لعملية جراحية كبرى. وقد يضطر لبيع شيء من أرضه أو دوابِّه أو أثاث بيته...

الرجل الغني يجد المال لتعليم أولاده تعليماً جيداً. وهكذا يكون المال سبباً في الحصول على شهادات عليا. نيل شهادة عالية، يساعد حاملها على تبوء منصب أو الحصول على وظيفة ممتازة. الوظيفة الممتازة تساعد على الحصول على المال. هكذا يكون المال سبباً لتحصيل شهادة عليا، وتكون الشهادة العليا سبباً للحصول على المال. الفقير لا يجد ما ينفقه على تعليم أولاده. وهكذا فإن ابن الفقير يترك المدرسة قبل أن يكمل تعليمه. وهذا يجعل حصوله على وظيفة أمراً صعباً وبعيداً للغاية. وهكذا فإن ترك المدرسة وعدم الحصول على وظيفة جيدة كثيراً ما يُدخل الصغار في دورة فقر وعوز جديدة: الفقر لا يمكِّن من الحصول على وظيفة وعدم الحصول على وظيفة يؤدي إلى مزيد من الفقر.

**ما الذي علينا فعله حيال هذه الحقيقة؟**

ما يمكن أن نفعله هو نشر الوعي بهذه العلاقة وحث الناس على كسر هذه الحلقة

المعيبة. إن الأب حين يكدح، ويدير موارده على نحو جيد حتى يعلم أولاده تعليماً جيداً، يساعدهم على الخروج من الدائرة السوداء إلى دائرة النجاح والكفاءة والسعة.

المفكرون والكتاب وصناع الخطاب يستفيدون من التبصر في تطبيقات هذه العلاقة في القيام بتحليل جيد للواقع الاجتماعي، حيث إن فهم الجذور والأسباب لأي ظاهرة أو مشكلة يساعد على السيطرة عليها، ويرشِّد التعامل معها.

٦ ـ يشكو معظم المجتمعات الإسلامية من القصور في استيعاب الأجيال الجديدة. في الماضي كان ما هو مطلوب من تعليم وتربية ومتابعة وحماية للطفل أقل بكثير مما هو مطلوب اليوم، وذلك بسبب أمان البيئة وقلة المفاسد والمغريات وبسبب سهولة العيش الكريم وقلة متطلباته. أما اليوم فإن كل شيء قد تغير على ما هو واضح ومشاهد. أكثر المجتمعات الإسلامية مجتمعات فتية، وإذا أخذنا البلاد العربية نموذجاً، فإننا سنجد أن من هم دون سن الخامسة عشرة من ابنائها يصلون إلى نحو ٥٠٪ من مجموع السكان. وفي بعض البلدان الخليجية تصل النسبة إلى ٦٠٪ أو تزيد قليلاً. وهذه النسب هي الأعلى في العالم؛ إذ تدل بعض الدراسات على أن نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة في العالم هي في حدود ٣٧٪، أما ما كان يسمى بالعالم الثالث فإن النسبة تبلغ ٤٢٪ وهي في الدول المتقدمة في حدود ٢٨٪. سكان العالم العربي اليوم في حدود ٣٠٠ مليون نسمة. وقد تضاعفوا في حدود ثماني مرات خلال قرن إذ كان عددهم يقدر في مطلع القرن العشرين بحوالي ٣٨ مليون نسمة. هذه الأعداد الهائلة من الفتيان والفتيات يمكن أن تكون عنصراً جوهرياً في منعة أمة الإسلام ومكانتها في العالم، إذا استطعنا استيعابها نفسياً واجتماعياً، واستطعنا تأمين ما يتطلبه نموذج « المسلم المعاصر» من تعليم وتدريب وتربية ومساندة أسرية واجتماعية.

فإلى أي حد يوفر المسلمون لأبنائهم هذه المعطيات اليوم؟

نحن هنا نتحدث عن الاستيعاب الأسري والاجتماعي، وفي هذا السياق، يمكن القول: إن وظيفة الأسرة المسلمة وكذلك المجتمع المسلم هي تنشئة الطفل على العقيدة والأخلاق والمبادئ الإسلامية، بالإضافة إلى إعداده للحياة من خلال رعاية تساعده على الاستجابة لشروط العيش الكريم في البيئة التي يعيش فيها. وهذا يتطلب من الأم على نحو خاص أن تجلس مع الطفل وقتاً طويلاً حتى يتشرب منها القيم والمثل السامية، كما يتطلب وعياً جيداً بالمهمة التي تتصدى لها. وعلى المجتمع والدولة مساعدة الأسرة في مهمتها من خلال سن أعراف صالحة ومن خلال الرقابة على سلوك الناشئة وتحفيزهم على عمل الخير والبر. فما واقع الحال في هذا الشأن؟

من المؤكد أن هناك أسراً مسلمة تقوم بواجبها على أفضل وجه ممكن؛ لكن هذه الأسر لا تشكل الغالبية في حال من الأحوال. ولا شك أن للأمية والجهل وضعف الالتزام وضعف الثقافة التربوية دوراً مهماً في هذا القصور إلا أن هناك عاملاً جوهرياً قلما نشير إليه، وهو الاستطاعة والقدرة على التنشئة والمتابعة الجيدة. الأم التي لديها ستة أطفال، بين الواحد والآخر سنة أو سنتان كيف تجلس مع كل واحد منهم؟ ومتى يتم ذلك، وهي مشغولة بقضاء حاجاتهم اليومية من إطعام وتنظيف.. وإذا كان ثلاثة منهم يحتاجون إلى مساعدة في الدراسة، وكان الأب مشغولاً، أو لا يستطيع مساعدتهم، ولا يملك المال للمدرسين الذين يساعدونهم، فكيف تكون الحال؟ وهذا ليس حديثاً عن الغرائب والشواذ، بل هو حال معظم الآباء والأمهات. ويحدث مثل هذا العجز عن الاستيعاب في المدارس[1] وفي الوسط الاجتماعي، بسبب كثرة الصغار وقلة الكبار وبسبب ضعف الأطر والمؤسسات التي يمكن أن تقوم بذلك. والنتيجة لكل ذلك هي ضعف انتقال القيم والأخلاق الإسلامية إلى الأجيال الجديدة، وتزايد التفكك

(1) صرح وزير التعليم الإندنوسي بأن وزارته لا تستطيع أن تؤمن لكل طالب في مدارسها كتاباً مدرسياً، وإنما يشترك كل عشرة طلاب في كتاب. إذن لا تسل عن المعامل والمختبرات ووسائل الإيضاح والتعليم المحوسب!.

الاجتماعي، بالإضافة إلى وجود أعداد هائلة من الشباب لم يتلقوا تعليماً وتدريباً جيداً ولا متوسطاً، وبالتالي فإنها لا تعثر على فرصة مناسبة للعمل. وتكتمل حلقة الأزمة بخطط تنموية متواضعة وإدارة للموارد، تنقصها الكفاءة والنزاهة. نحن هنا لا نعمم، والتعميم يعد من أكثر الأخطاء التي نقع فيها؛ لكن لا نكون مبالغين إذا قلنا: إن هذه الوضعية موجودة في معظم البلدان الإسلامية. هذا شيء محزن. وقد جاء في حديث القصعة أن معاناة المسلمين ستكون في انخفاض النوعية والافتقار إلى الجودة؛ قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ : « **يوشك أن تداعى عيكم الأمم من كل أفق، كما تداعى الأكلة على قصعتها**. قيل: يا رسول الله: من قلة يؤمئذ؟ قال: **لا . ولكنكم غثاء كغثاء السيل، يُجعل الوهن في قلوبكم، ويُنزع الرعب من قلوب عدوكم لحبكم الدنيا وكراهيتكم الموت** »[1] فما مهمات الخطاب الإسلامي حيال هذه الوضعية؟.

أعتقد أن معظم صناع الخطاب الإسلامي واعون لهذه القضية، لكن لا يملكون الوسائل الكافية لنقل وعيهم إلى عامة الناس. وهناك من لا يدرك خطورة هذه الأزمة، وبالتالي فإنه لا يولِّد المفاهيم المطلوبة للتعامل معها.

إن على الخطاب الإسلامي أن يوضح للناس مسؤولياتهم الشرعية والتربوية والتعليمية تجاه أبنائهم على نحو مفصل. وعلى الأمة أن توسع دور المسجد في التوجيه والاستيعاب للناشئة والشباب، بالإضافة إلى الإكثار من البرامج الإذاعية والتلفازية التي تهتم بالتربية وبالأطفال والشباب. مسألة الاستيعاب الأسري والاجتماعي للأجيال الجديدة من المسائل المهمة والعاجلة، والتي تحتاج إلى اهتمام مركَّز. من كل الجهات والأطر.

٧ ـ تعاني بعض المجتمعات الإسلامية الحديثة من تراجع مبدأ «الاحتساب»

(1) حديث صحيح أخرجه أبو داود وغيره.

والذي يعني تقديم بعض الخدمات للناس ومراقبة السلوك العام بما يساعد على توجيهه نحو الصلاح والفلاح. وإذا عدنا إلى التاريخ وجدنا أنه كان لـ « الحسبة » دور مهم جداً في الحفاظ على هوية المجتمع الإسلامي وفي الحفاظ على حقوق الناس و دفع الظلم عنهم، ومنع أشكال التجاوز والغش التي تقع أثناء تعامل الناس بعضهم مع بعض. والدافع إلى كل ذلك هو طلب الثواب من الله ـ تعالى ـ واحتساب الأجر عنده؛ أي أن هذا النشاط الخيِّر كان تعبيراً عن إيمان وتقوى لدى أصحابه، وهو في نفس الوقت وسيلة لتهذيب نفوسهم وتزكية نوازع الخير لديهم. وقد كان ذلك يتم على نحو فردي، كما كان يحظى بشيء من التنظيم والتأطير الرسمي والجماعي في بعض المراحل. مبدأ « الحسبة » يقوم على الإيمان بأن من حق الناس الذين يعيشون في مجتمع واحد أن يناصح بعضهم بعضاً، ولو أدى ذلك إلى تدخل المرء في غير تخصصه أو مجاله الأصلي؛ مما يعني أن قضايا الشأن العام تصبح أكبر من أن تترك لأهل الاختصاص، فتجد من يحستب على الطبيب والتاجر والمدرس والحاكم والمهندس وغيرهم وفق تنظيم وعرف متفق عليه. إن هذا العمل لا يعني إلغاء دور الدولة، وإنما يتم بالاتفاق معها؛ كما أنه لا يعني ضعفها وتفككها، وإنما على العكس من ذلك يعني قوتها وتماسكها وحبها للخير والعدل والاستقامة، كما يعني إتاحة الفرصة لتصحيح الأخطاء الفردية، وإتاحة الفرصة لتصحيح السلوك اليومي وترشيده لشريحة واسعة من الناس. في الساحة الثقافية والسياسية تداول واسع اليوم لمصطلح «المجتمع المدني» وهو مصطلح ينم عن نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم على تبادل المصالح والمنافع وعلى التراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات ومحاسبة الموظفين والمسؤولين في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتهم. يقوم هذا الهيكل المائع من المؤسسات والمبادرات الأهلية أساساً على تمتع الفرد بحق التعبير والكتابة والحركة والاتصال بما يلبي نوازعه العقلية والروحية. وهذا المفهوم للتمدن الاجتماعي على

النحو الذي ذكرناه مستوحى مما عليه المجتمعات الغربية اليوم وليس من التجربة التاريخية لأمة الإسلام. وأود أن أوضح في هذه المسألة المهمة النقاط الثلاث الآتية:

أ ـ في عالم شديد التغير والتحول يكون الارتكاز إلى نقطة ثابتة في جميع مناهجنا وتحركاتنا الإصلاحية والاجتماعية أمراً في غاية الأهمية، لأن نقطة الارتكاز هذه تشكل حيثيات الانطلاق، كما تشكل نوعاً من المرجعية عند الحكم على الأشياء. قضية المجتمع المدني التي يتحدث عنها الناس اليوم ترتكز على مبدأ تمتع الفرد بحق المواطنة بما تشتمل عليه من حرية الاعتقاد والتعبير والحركة والتنظيم والاجتماع.. وهذا المبدأ مأخوذ من أدبيات الغرب وتجربته السياسية والحضارية، والتي تقوم على جوهر الفلسفة الغربية ونظرتها للإنسان بعيداً عن الدين ـ أي دين ـ وبعيداً عن الإيمان بالآخرة وما يتطلبه من قصد وعمل. نحن المسلمين نرى أن الإنسان يظل من غير الهداية الربانية قاصراً عن فهم مصالحه وحاجاته الحقيقية. ومن هنا فإن نقطة الارتكاز في بناء المجتمع المدني تتمثل لدينا في المنهج الرباني الأقوم الذي أكرمنا الله ـ تعالى ـ به. هذا المنهج الذي يمكننا من بناء مجتمعاتنا على أفضل وجه ممكن. ومنهجنا نفسه يعلمنا ألا ننغلق وأن نقتبس من أي تجربة ما يعيننا على إصلاح شؤوننا شريطة أن ينسجم كل ما نستفيده مع نقطة الارتكاز والثبات لدينا. وهذا واضح.

ب ـ المجتمع المدني بوصفه مجموعة أفكار نشأت لدى أمم لا دينية ـ يرتكز على المطالبة بحقوق الإنسان المعنوية والمادية. وهذا شيء طبيعي بالنسبة إلى أمم لا تعترف بغير المادي والملموس. وحين نقلت تلك الأفكار والمفاهيم إلى المجتمعات العربية الإسلامية، نقلت كما هي دون أي تغيير. مع أن جزءاً ـ غير كبير ـ ممن نقلوها يعتقدون بأن تعاليم الإسلام تشكل نقطة الارتكاز في الأنشطة الحقوقية والمدنية. ومن هنا فإن المتحدثين من العرب عن ضرورة قيام مجتمعات مدنية عربية لا يتحدثون من قريب أو

بعيد عن حقوق الله ـ تعالى ـ ولا عن تحسين الجانب الإيماني والروحي لدى الإنسان المسلم! إن هذا يفقد أفكارهم الزخم الشعبي الذي تحتاجه، فالجماهير العربية متشبعة بالفكرة الإسلامية ـ وإن قصرت في العمل ـ ولن تثيرها حماستها للتغيير القيم والشعارات التي لا تتصل بعقيدتها وطموحاتها الدينية. وهذا واضح جداً من خلال ما هو مشاهد من تفاعل الناس مع الخطابات السائدة في البلاد الإسلامية؛ حيث لا يشك أحد أن الخطاب الإسلامي بأطيافه المختلفة ـ هو الأكثر شعبية، وهو الأقدر على تحريك الجماهير ودفعها نحو البذل والتضحية. نحن لا نهوِّن من شأن الجهود التي يبذلها بعض المثقفين على صعيد المطالبة بحقوق المواطن وصون كرامته، لكن نعتقد أن المجتمع المدني المنشود يجب أن يتميز عن المجتمعات الغربية، حيث إن التجربة الاجتماعية في الغرب، لا تدعو إلى الإعجاب، بل ربما كان الجانب الاجتماعي لديهم هو الأسوأ. المجتمع المدني المسلم يجب أن يقوم على حب الله ورسوله وعلى الالتزام بالإسلام والمنافحة عن الأوطان، وإعطاء كل ذي حق حقه، وعلى رأس كل الحقوق حق الله ـ تعالى ـ على عباده، كما وضحه في كتابه. وإذا لم يكن كذلك، فنحن ـ من منظور إسلامي ـ لا نستطيع أن نصفه بأنه مجتمع متمدن.

ج ـ يلاحظ على المنتديات والأنشطة المطالبة بتشييد صروح المجتمع المدني أنها مشغولة على نحو جوهري بالمطالبة بحقوق حرية التعبير والتنظيم وتشكيل الأحزاب، لكن مبادراتها على صعيد بناء المجتمع وتقديم الخدمات لأبنائه قليلة جداً. وقد يكونون معذورين في ذلك لأنهم يرون أن تحقيق مطالبهم يشكل المدخل لكل الأشياء الأخرى. لكن من المهم أن يعرف الناس عندنا أن الأعمال الجليلة والحضارات العظيمة لا تقوم على المطالبة بالحقوق ولا على لوم الآخرين وبيان معائبهم وإنما تقوم على أداء الواجبات وعلى المبادرة إلى عمل الخير وإنشاء المؤسسات التي تساعد على تحسين نوعية

الحياة.. والجانب المشرق في الحضارة الإسلامية وفي الحضارة الغربية اليوم هو هذا الجانب. إن على الداعين إلى إقامة مجتمع مدني والمنشغلين بذلك ـ وهم لا يشكلون واحداً في الألف ـ أن يحثوا الناس على المساعدة في إقامة المجتمع المتمدن من خلال فعل الخير والكف عن الشر ومساعدة العناصر الضعيفة وقبل ذلك أن يقوموا بتربية أبنائهم التربية الصالحة.

الخطاب الإسلامي الجديد يستطيع تقديم خدمات جليلة للأمة على صعيد تمدينها، لأنه يملك المنهج، ويملك الرؤية الشاملة، لكن تحركات صنّاعه على هذا الصعيد تفتقر إلى الوضوح والفاعلية والتناسق. إن النهوض بالبيئة الاجتماعية على نحو يجعل المسلم أقرب إلى الله ـ تعالى ـ وأقدر على مواجهة صعوبات الحياة والوفاء بمتطلباتها ـ ربما كان من أعظم الأهداف التي على الخطاب الإسلامي أن يقوم ببلورتها وأن يدفع الناس في اتجاه العمل من أجلها. وهذا الأمر آخذ في التحسن التدريجي، وآفاق الممكن واسعة جداً.

٨ ـ جعل الله ـ عز وجل ـ كل واحد منا عبارة عن مخطوطة فريدة على المستوى الجسمي وعلى المستوى العقلي والروحي، لكن لهذا الإنسان النازع إلى التفرد دائماً وأبداً جانباً اجتماعياً، فهو ميال إلى العيش في جماعة. وهذا الميل يملي عليه التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية. النزوع إلى التفرد، والحاجة إلى العيش في جماعة يُوجدان في شخصية الإنسان نوعاً من الصراع. وسبب هذا الصراع أن أحداً منا لن يستطيع أن ينال كل مزايا الانتماء إلى مجتمع دون أداء ثمن ذلك أو التعرض لبعض سلبياته. والحقيقة أننا في حاجة إلى وضع هذه المسألة تحت المجهر بغية الحصول على فهم عميق للإيجابيات والسلبيات التي يفرزها العيش في مجتمع. وهذا الوعي يعد مدخلاً أساسياً للنهوض بالحياة الاجتماعية:

أ ـ الركود الاجتماعي مع ما يؤمنه من شعور باليقين والثبات والاستراحة من عناء التكيف مع الأوضاع الجديدة.. إلا أنه يؤدي في النهاية إلى تعفن المجتمع وتحلله من الداخل. وهذا ما نجده لدى كل المجتمعات التي فقدت المحرِّض على التجديد، وفقدت المبادرات الكبرى التي تنقذها من الجمود والتكلس. وأظن أن ما قضاه الله ـ تعالى ـ وقدَّره من تفرد المرء واختلاف مزاجه وعقليته ومصالحه مع ما هو سائد في مجتمعه، يشكل أكبر حافز على تطوير المجتمع ووقايته بالتالي من الخمول والتأسن. ومن هنا فإن علينا ألا ننظر إلى من يظهرون وكأنهم ناقمون على المجتمع أو مشاكسون لتوجهاته العامة نظرة سلبية خالصة. إنهم قد يكونون مخطئين في بعض أقوالهم وموافقهم لكنهم يقومون بدور إيجابي كبير في إيقاظ الوعي الاجتماعي الميال إلى التماثل وتحقيق الإجماع بأي ثمن. إن الناقد الاجتماعي قد لا يكون مصيباً فيما يقوله، لكنه كثيراً ما يسجل فضيلة الاستيقاظ بين النائمين والانتصاب على القدمين بين الأموات!

ب ـ حين يمتثل الفرد لمقولات مجتمعه وقيمه ورمزياته، ويظهر نوعاً من التطابق التام مع ما هو سائد وعام، فإنه يشعر بالطمأنينة والألفة، ولا يعاني ما يعانيه الإنسان الغربي ـ مثلاً ـ من وحشة وغربة. وهو إلى جانب هذا ينعم ببركات التعاضد والتعاون وتبادل المصالح، كما أنه يجد في البيئات الضيقة نوعاً من الالتزام الشامل تجاهه في الكثير من القضايا. ومن هنا فإن وجود درجة حسنة من التناغم الاجتماعي يعد ضرورياً لتماسك المجتمع وقيامه بوظائفه المختلفة. وعلى الخطاب الإسلامي أن يرسخ قيمة الوفاق المبصر من خلال الحث على بناء الأطر والمؤسسات التي تقدم من الخدمات والمساعدات، مما يجعل الناس يشعرون بوحدة المصير، ويشعرون بأن هناك فعلاً من هو قادر على التضحية من أجلهم.

ج ـ من سلبيات الحرص على التماثل الاجتماعي والتماهي مع الأفكار والتقاليد السائدة الآتي:

* تقديم حقوق القرابة على الحق العام وعلى نفاذ القوانين السارية واحترام النظم التي تسنها الدولة. إن الواحد منا يشعر أنه ملزم بحماية علاقات القرابة وبر الأقربين، ولهذا فإنه لا ينتابه أي شعور بالذنب تجاه من يظلمهم من أجل أقربائه. والحقيقة أن هذه المسألة في غاية الأهمية، حيث إن دعم الأقرباء والأصدقاء والمعارف لينالوا ما ليس لهم من فرص وامتيازات يشكل خطورة بالغة على قيام الحياة المدنية النقية. إن محاباة الأقرباء، وتأخير الأكفاء يعني تحقيق منافع خاصة وبناء علاقات بعيداً عن القانون العام والمصلحة العامة. وقد تبين أن ازدهار الحضارة يظل غير ممكن ما لم يسد النظام والسلام الاجتماعي. وإذا عدنا إلى التاريخ وجدنا أن الإسلام عانى معاناة شديدة في سبيل نقل العرب من «مرحلة القبيلة» بوصفها مصدراً لتوليد الخضوع للقرابة والعلاقات الخاصة إلى «مرحلة الدولة» بوصفها خضوعاً للنظام والإدارة الجمعية. والتقدم الذي تم ضئيل جداً، ولا بد في الحقيقة من العثور على مخرج.

* في المجتمعات الصغيرة والضيقة يشتد الطلب على التماثل، حيث يكون على الفرد أن يكون في سلوكه أشبه بالذي يمشي على حبل مشدود. كل شيء مكشوف. وإذا وقع أي شخص في خطأ، فإنه يشيع في سرعة البرق مع كثير من التحريف وسوء الفهم. وهذا يجعل كل واحد من الناس يحسب حساب كل خطوة يخطوها، وكل كلمة يمكن أن يتلفظ بها. بل إن الأمر يتجاوز هذا الخوف إلى الخوف من المحاولة في أي أمر خشية الإخفاق؛ حيث إن كثيراً من الناس ينظرون إلى المحاولات الإبداعية نظرة شك وريبة وحسد عوضاً عن أن يقدروا التجريب والسعي إلى شيء جديد. إنهم يقدرون النجاح أما الطرق الموصلة إليه، فإنها تظل مظنة لهدر الوقت والإمكانية! وهذا مع عوامل أخرى، يفسر قلة الإبداع وضعف الاختراع في بلادنا.

* في البيئات الضيقة يفْرط الناس في الضغط الاجتماعي، وحين يضاف هذا إلى

ضعف التربية المنزلية ينشأ جيل يحاول إخفاء نفسه حول أقنعة سميكة تحجب القناعات والمشاعر الداخلية خوفاً من الفضائح ومن هنا تتسع المسافة بين الخاص والعام والظاهر والمخفي، وينشأ تصدع خطير بين القول والفعل: يقول الناس ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يقولون. الخوف مما يعاب يصبح أكبر بكثير من التحرج في الوقوع في الإثم؛ لأن الحس الاجتماعي نامٍ أكثر من النمو الداخلي، والذي ينمو ويصلب نتيجة إعطاء صاحبه قدراً من الحرية، مما يتيح للشعور بالمسؤولية بالتبلور. والمراقبة الشديدة والمتابعة الدقيقة، تحول دون ذلك.

* إن كثرة الضغط الاجتماعي قد تسببت لدى كثير من الشباب في إحداث نزوع معاكس نحو الفردية والأنانية والتمحور حول الذات، والزهد في كل ما هو من قبيل الشأن العام. إن المجتمع حين يحاول تحجيم دور الفرد، أو سحق ذلك الدور، فإنه يشعر بوجود حاجة ملحة للتأكيد على الذات، وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى ضعف روح الفريق وضعف الروح الجماعية، أي أن الفرد يرد على خطأ المجتمع بخطأ آخر! إذن علينا أن نشجع على الاعتدال في الضبط الاجتماعي، وأن نحث المجتمع على البحث عن نقطة التوازن في هذا الشأن.

* تتشكل اليوم في كثير من المدن الكبرى في عالمنا الإسلامي ظاهرة سيئة جداً، وهي ظاهرة الإهمال لأي عرف اجتماعي، فالشباب والفتيات يسلكون مسالك، ويتصرفون تصرفات، لا يقرها شرع ولا عرف. وقد أخذ المجتمع يروض نفسه على التأقلم مع ذلك بوصفه شيئاً طاغياً لا قبل له بمواجهته. والذي يرى أشكال السفور الجديدة وما يحدث في كثير من الجامعات التي يحدث فيها الاختلاط، يدرك معنى ما أقول. وهو شيء مؤسف بكل ما تعنيه الكلمة من معنى!.

إذن التحدي الذي يواجه الخطاب الإسلامي هو العثور على صيغة جديدة في

العلاقة بين الفرد والمجتمع. صيغة تسمح للفرد في أن يمارس خصوصيته وإبداعه وتفرده من غير تهديد لكيانه الاجتماعي أو انتهاك لأعرافه الصالحة. والحقيقة أن المسألة في غاية الصعوبة، وهي مشكلة أبدية وعالمية. وأعتقد أن تنمية الوازع الداخلي «الضمير» من خلال التربية، يساعد على تحسين سلوك الفرد في خلواته وفي سلوكه العام؛ كما أن على المجتمع ألا يوسع مساحات « العيب» ، وألا يصدر الأحكام الاحتياطية بما يتجاوز الحدود الشرعية. إن التزام المؤمن بما أوجبه الله ـ تعالى ـ عليه وانتهاءه عما نهاه عنه على الصعيد الفردي والجماعي، يشكل أساس العلاقة التي يجب أن تنشأ داخل المجتمع المسلم؛ كما أن بذل العون للأفراد من قبل الهيئات الاجتماعية المختلفة، يعزز الانتماء الطوعي والصحي لدى الأفراد إلى مجتمعاتهم على حين أن الاقتصار على ممارسة الضغوط، يوجد المزيد من النفور والمزيد من الانقسام الاجتماعي. ولا ننسى اعتماد الحوار على أنه الأساس لتسوية التفاوت الثقافي بين الأجيال عوضاً عن السخرية والتهكم والتجاهل.

الدراسات الاجتماعية في ساحة الصحوة ضعيفة. والمهتمون ببلورة فلسفة اجتماعية ذات توجه إسلامي قليلون. وهذا يجعل معالجتنا للمشكلات الاجتماعية غير فعالة، ويجب أن يتغير هذا الواقع.

إن الحديث عن النظام الأخلاقي والشأن الاجتماعي ذو شعب كثيرة، ويحتاج إلى مساحة أوسع مما خططنا له في هذا الكتاب؛ ومن الله ـ تعالى ـ الحول والطول.

obeikandl.com